

نموذج القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٥

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٨٢ من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت :-

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتبارا من يوم الاثنين الواقع في (١) آذار سنة ١٩٦٥ من اجل اقرار الأمور التالية :-

- ١ - مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ .
- ٢ - مشروع قانون الادارة العامة .
- ٣ - مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٠ لسنة المالية ١٩٦٤/٦٥ .
- ٤ - مشروع قانون مياه مدينة عمان .
- ٥ - مشروع قانون تنظيم المدن والقرى .
- ٦ - مشروع قانون مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية .
- ٧ - مشروع قانون تشكيل المحاكم الشرعية .
- ٨ - مشروع قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المياه .
- ٩ - مشروع قانون معدل لقانون الشركات .
- ١٠ - قانون تسوية ديون المزارعين الموقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ .
- ١١ - قانون موقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦١ معدل لقانون توسيع منطقة الامتياز الممنوح لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان .
- ١٢ - قانون موقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ قانون تصديق الاتفاق بين الحكومة وشركتي الكهرباء بعمان والزرقاء .
- ١٣ - البيان الوزاري .

٢٥ ٪ ٢ ٪ ١٩٦٥

أحمد بن طلال

وزير
الداخلية
عبد الوهاب الحجابي

رئيس
الوزراء
وصلي التل

نموذج القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٥

قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية

○○○○

المادة ١ - اسم القانون وبدء العمل به

يسمى هذا القانون (قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٦٥) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تفسير اصطلاحات

(١) يكون للألفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

أ - تعني لفظة الوزير « وزير الشؤون الاجتماعية والعمل » .

ب - وتشمل لفظة « متصرف » المحافظ .

ج - ويقصد بكلمة « جمعية » أية هيئة مؤلفة من سبعة اشخاص فأكثر غرضها الاساسي تنظيم مساعيها لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين دون أن تستهدف من نشاطها او عملها جني الربح المادي .

ويشمل هذا التعريف الجمعيات الخيرية والدينية والطائفية والعائلية والقبلية والأندية بأنواعها والاعاج الكشفية والاولمبية ومنظمات الشباب ولا يشمل الهيئات والجمعيات السياسية :

د - ويقصد بعبارة « هيئة اجتماعية » كل هيئة مكونة من شخص او أكثر تقدم خدمات اجتماعية سواء اكانت تلك الخدمات علمية او ثقافية او تدريبية او خيرية او فنية . ويشمل نشاط الهيئة الاجتماعية المراكز الاجتماعية والفرق الفنية والمسرحية والمعاهد الموسيقية ومعاهد الثقافة الخاصة ، على أن يكون هدفها خدمة المجتمع .

هـ - وتعني عبارة « الجمعية الموحدة » أية جمعية الفت عن طريق ادماج جمعيتين او أكثر من الجمعيات المرخصة او اتحادها بمقتضى احكام المادة السادسة من هذا القانون .

و - وتشمل عبارة « النظام الاساسي » النظام الداخلي للجمعية او الهيئة الاجتماعية .

ز - ويقصد بعبارة « جمعية اجنبية » أية هيئة يكون مركزها الرئيسي خارج حدود المملكة او كان أكثر اعضاء هيئتها الادارية من الاجانب .

ح - ويقصد بعبارة « الخدمة الاجتماعية » لاغراض هذا القانون أية خدمة او نشاط من شأنه تحسين مستوى المواطنين في المجتمع ماديا او ثقافيا او صحيا او روحيا او اجتماعيا او فنيا يشارك فيه المواطنون .

(٢) يراعى بشأن الهيئات الدينية الرسمية والرهبات المؤلفة في المملكة ما تحلده المادة « ٢١ » دون غيرها من مواد هذا القانون .

(٣) بعد تسجيل الجمعية او الهيئة الاجتماعية بمقتضى احكام هذا القانون تصبح لها شخصية اعتبارية قانونية معترف بها تمكنها من الادعاء والدفاع باسمها والقيام بأي عمل آخر يميز لها نظامها الاساسي القيام به .

المادة ٣ - تأليف الجمعيات والهيئات الاجتماعية

لا يجوز تأليف الجمعية او الهيئة الاجتماعية الا بترخيص خطي من الوزير وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ٤ - نظام الجمعية او الهيئة الاجتماعية

(١) يجب على كل جمعية او هيئة اجتماعية ان تتقدم بطلب تسجيلها لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، ويجب ان يرفق بطلب التسجيل البيانات التالية : -

أ - اسم الجمعية او الهيئة الاجتماعية وعنوان مركز اعمالها الرئيسي وفروعها .
ب - اساء الاعضاء المؤسسين فيما على أن لا يقل عمر الواحد منهم عن واحد وعشرين عاما .
ج - الاغراض الرئيسية التي انشئت من أجلها بشكل مفصل وواضح وأية اغراض اخرى تسعى الجمعية او الهيئة الاجتماعية لتحقيقها .

ويشترط ان لا تكون الاغراض الأخرى سياسية .

د - شروط العضوية واشتراقات الاعضاء وطرق اسقاط عضويتهم .

هـ - طريقة انتخاب هيئة الادارة التي تتولى اعمال الجمعية او الهيئة الاجتماعية والاشراف على شؤونها واختصاصاتها ؛

و - كيفية انعقاد الجمعية العمومية .

ز - كيفية مراقبة الشؤون المالية للجمعية او الهيئة الاجتماعية .

ح - كيفية حل الجمعية او الهيئة الاجتماعية ؛

ط - كيفية التصرف باموال الجمعية او الهيئة الاجتماعية عند حلها ويشترط في ذلك ان لا يخرج هذا التصرف عن اغراض الجمعية او الهيئة الاجتماعية وان تتفق تلك الاموال ضمن حدود هذه المملكة .

اما اذا تعذر تنفيذ ما نص عليه نظام الجمعية او الهيئة الاجتماعية بهذا الشأن فالوزير أن يقرر كيفية التصرف ؛

٢ - والوزير قبل تسجيل الجمعية او الهيئة الاجتماعية ان يستأنس برأي المصرف وعلى المصرف أن يندى مطالعته في مدة اقصاها ثلاثون يوما .

المادة ٥ - طلبات التسجيل

١ - يقدم طلب تسجيل الجمعية او الهيئة الاجتماعية الى الوزير بواسطة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في الاواء مرفقا بخمس نسخ من نظام الجمعية او الهيئة الاجتماعية المنوي تأليفها ، وأسماء جميع الاعضاء المؤسسين ووظائفهم فيها ، مع ذكر اعمارهم .

٢ - يترتب على المسؤول في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في اللواء تقديم طلب التسجيل الى الوزير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الطلب مقرونا بتوصياته وملاحظاته ليتخذ الوزير القرار الذي يراه مناسبا .

٣ - يصدر الوزير قراره بالموافقة على طلب التسجيل او برفضه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ استلام الطلب . وفي حالة الرفض عليه أن يبين الاسباب الداعية لذلك .

المادة ٦ - الجمعية الموحدة

١ - يجوز لجمعيتين او أكثر من الجمعيات المسجلة ان تندمج او تتحد معا اذا اقترح على ذلك من قبل كل منها وكان عدد المؤيدين ممن لهم حق التصويت لا يقل عن الثلثين . وفي حالة الاتحاد تحتفظ كل جمعية من الجمعيات الاصلية بكيانها ، على أن تمثل في الاتحاد ، كما يشترط في الحالتين الا يمحى ذلك بحق اى دأئ من دائتي تلك الجمعيات . وإذا التحد ٦٠٪ او أكثر من الجمعيات في منطقة ما على شكل اتحاد لوأئي وفقا لاحكام هذا القانون ، فيترتب على الجمعيات الأخرى في المنطقة ذاتها ان تنضم الى ذلك الاتحاد بعد أن تتلقى اشعارا خطيا من الوزارة او الاتحاد . وعلى كل حال تعتبر الجمعية بعد ذلك الاشعار في حكم المتحددة مع الاتحاد الوأئي وتطبق احكام النظام الاساسي لذلك الاتحاد فيما يتعلق بعضويتها .

٢ - لا يجوز لأية جمعية او هيئة من الجمعيات والهيئات الاجتماعية المسجلة ان تشترك او تنضم الى جمعية او هيئة او ناد مقره خارج المملكة الاردنية الهاشمية ، قبيل الحصول على اذن بذلك من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد اخذ موافقة مجلس الوزراء خلال ثلاثة اشهر .

٣ - لا يجوز تأسيس أكثر من اتحاد واحد للجمعيات في اللواء الواحد ولا يجوز لأية جمعية ان تتخذ الاتحاد اسما لها كجمعية منفردة .

المادة ٧ - تسرى احكام المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون على الجمعية الموحدة مع مراعاة التعديلات التالية :

١ - يوقع طلب تسجيل الجمعية الموحدة رؤساء الجمعيات الاصلية او امثاء سرها ويجب ان يتضمن الطلب :-

أ - اسم كل جمعية من الجمعيات الاصلية واسم الجمعيات الموحدة .

ب - عدد الاعضاء الذين يحق لهم التصويت في كل جمعية من الجمعيات الاصلية ونتيجة الاقتراعات لكل منها .

ج - الترتيبات التي اتخذت بشأن اموال الجمعيات الاصلية ؛

٢ - لا يجوز للوزير ان يسجل الجمعية الموحدة الا اذا اقتنع ان احكام المادتين السادسة والسابعة من هذا القانون قد روعيتا ؛

هكذا من الأشغال

المادة ٨ - يتم ادماج او اتحاد الهيئات الاجتماعية بنفس الطريقة التي يتم فيها ادماج او اتحاد الجمعيات .

المادة ٩ - شهادة التسجيل

١ - تعطى لكل جمعية او هيئة اجتماعية عند تسجيلها شهادة تسجيل موقعة من الوزير ونسخة مصدقة من نظامها الاساسي وينشر اعلان التسجيل في الجريدة الرسمية مجانا .

٢ - تعتبر شهادة التسجيل الموقعة بتوقيع الوزير والمختومة بختمه بينة قاطعة على أن الجمعية او الهيئة مسجلة وفق الاصول اذا ثبت ان تسجيلها قد النفي .

المادة ١٠ - استئناف قرار التسجيل

١ - اذا اقتضت مدة ثلاثة اشهر على ورود الطلب الى ديوان الوزير او رئاسة الوزراء دون أن يتسلم مقدموه اشعارا بالنتيجة ، او يطلب معلومات لازمة او بوجود نواقص قانونية في الطلب او النظام المقدم ، فيحق لهم عندئذ ان يباشروا العمل كما لو كانت الجمعية او الهيئة قد سجلت وفق الاصول .

٢ - اذا وصل الجواب بالرفض خلال المدة المذكورة ، فلمقدمي الطلب ان يعترضوا على القرار لدى محكمة العدل العليا خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ - تبليغهم القرار .

المادة ١١ - سجل الجمعيات والهيئات الاجتماعية

يحتفظ الوزير او الموظف الذي يتدبه لهذه الغاية بسجل لجميع الجمعيات والهيئات الاجتماعية المسجلة تدون فيه اسمائها ومراكز نشاطها واهدافها واية معلومات اخرى يراها الوزير ضرورية .

المادة ١٢ - الاشراف على الجمعيات والهيئات الاجتماعية

تكون علاقة الوزارة مع الجمعيات والهيئات الاجتماعية مبنية على اساس التعاون والمشاركة في تأمين الخدمات الاجتماعية ورفع مستواها . ولاوزير او اي موظف يتدبه من موظفي وزارته ، أن يزور مكان أية جمعية او هيئة اجتماعية وأن يفتشها وفحص سجلاتها وأوراقها ، للتثبت من أن أموالها تصرف في سبيل الاغراض التي خصصت لها وللتأكد بوجه الاجمال ، من أنها قائمة بأعمالها وفق متطلبات هذا القانون ومتماشية مع الاهداف المقررة لها ومتعاونة مع الوزارة المختصة لتحقيقها .

المادة ١٣ - التقارير السنوية وغيرها

على هيئة إدارة الجمعية او الهيئة الاجتماعية أن :-

١ - تحتفظ بمراسلاتها في المركز الرئيسي والفروع ، بسجلات منظمة تدون فيها بالترتيب المعلومات التالية :-

أ - أسماء الأعضاء المؤسسين وأسماء هيئة الإدارة في كل دورة انتخابية وتاريخ انتخابها .

ب - أسماء جميع الاعضاء مع ذكر هوياتهم وامبارهم وتاريخ انسابهم .

ج - مقررات هيئة الإدارة بصورة متسلسلة .

د - حساب الواردات والمصروفات بوجه التفصيل .

٢ - تشعر الوزير بواسطة مكتب الشؤون والعمل في منطقة اعمالها بكل تبديل او تعديل يطرأ على مركزها او نظامها او أعضاء هيئة إدارتها على ان لا يكون تعديل النظام نافذا الا بعد موافقة الوزير . ويجب ان تقدم المعلومات اللازمة للوزير خلال أسبوعين من قرار التبديل او التعديل .

٣ - تقدم للوزير بواسطة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في منطقة اعمالها تقريراً سنوياً على نسختين تبين فيه اعمالها ومجمل المبالغ التي اتفقتا في تحقيق اهدافها ومصادر وارداها وأية معلومات أخرى ترغب في تقديمها الى الوزارة او يطلب اليها تقديمها .

٤ - يجب أن تحصل الجمعية او الهيئة الاجتماعية على شهادة من فاحص حسابات مرخص يقوم بفحص حساباتها (مع حسابات الفروع) مرة في السنة على الأقل على أنه يجوز للجمعية او الهيئة التي لا تتجاوز ميزانيتها السنوية خمسمائة دينار ان تطلب من الوزير انتداب أحد موظفي وزارته لقيام بفحص حساباتها واعطائها الشهادة المطلوبة دون ان تدفع أجوراً مقابل ذلك ، وعلى الجمعية او الهيئة في كلا الحالتين ان ترسل الى الوزير نسخة مصدقة عن هذه الشهادة خلال شهر واحد من تاريخ إصدارها .

المادة ١٤ - الحل

١ - يجوز للوزير أن يأمر بحل أية جمعية او هيئة اجتماعية اذا اقتنع بأنها :-

أ - خالفت نظامها الاساسي ، أو

ب - لم تنفذ الغايات المنصوص عليها في نظامها ، أو توقفت عن اعمالها مدة ستة أشهر او قصرت في القيام بها ، أو

ج - رفضت أن تسمح للمسؤولين بحضور جلساتها او تفتيش محلها او أوراقها أو

د - تصرفت بأموالها على غير الوجه المحددة لها ، أو

هـ - قدمت الى المراجع الرسمية المختصة بيانات غير صحيحة ، أو

و - خالفت بوجه الاجمال اي حكم من احكام هذا القانون ، أو

ز - اذا اقترح على ذلك ثلثا أعضاء هيئتها العمومية الذين يحق لهم التصويت .

٢ - يترتب على الوزير اشعار الجمعية او الهيئة المنوي الغاء تسجيلها خطياً قبل الحل بشهر على الأقل .

٣ - يرسل امر الحل بواسطة المتصرف وللجمعية او الهيئة خلال خمسة عشر يوماً من تسلمها هذا الأمر ان تعترض عليه لدى محكمة العدل العليا .

٤ - عند استلام الجمعية او الهيئة امر الحل يجب عليها ان توقف جميع اعمالها الا اذا قدمت اعتراضاً على الأمر لدى محكمة العدل العليا وفي حالة إصدار المحكمة قرارها برد الاعتراض فيجب على الجمعية او الهيئة ان توقف أعمالها من تاريخ تبليغها القرار .

هكذا من الأصول

المادة ١٥ - على الجمعية او الهيئة ان تبلغ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قبل اليوم الذي سيجري فيه انتخاب هيئتها الادارية بخمسة عشر يوما على الأقل ، والوزير ان ينتدب أحد موظفي وزارته لحضور الاجتماع للتحقق من أن الانتخاب يجري طبقاً للنظام الاساسي .

المادة ١٦ - يجوز للوزير ان يعين بقرار مسبق هيئة ادارة مؤقتة للجمعية او الهيئة الاجتماعية تتولى الاختصاصات المخولة لهيئة ادارتها في النظام الاساسي في الحالتين التاليتين : -

أ - اذا أصبح عدد أعضاء هيئة الإدارة لا يكفي لانقاذها أنقاداً صحيحاً بسبب الاستقالة او الوفاة او التخلف عن حضور ثلاث جلسات متوالية بدون عذر وتعدر تكلمة عدد الأعضاء طبقاً لأحكام النظام الاساسي .

ب - اذا خالفت هيئة الإدارة أحكام النظام الاساسي المتعلقة بتجديد انتخاب أعضائها او بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد او بقبول الاشتراكات ، ولم تقم هيئة الإدارة بأزالة أسباب المخالفة خلال شهر من تاريخ أنذار الوزير الخطي .

وعلى هيئة الإدارة المؤقتة أن تدعو الجمعية العمومية للانعقاد في ظرف ستين يوماً من تاريخ تشكيلها ، وأن تعرض عليها تقريراً مفصلاً عن حالة الجمعية او المؤسسة وتنتخب الجمعية العمومية في هذه الجلسة هيئة إدارية جديدة .

المادة ١٧ - يجوز للجمعيات والهيئات الاجتماعية المسجلة وفق هذا القانون جمع التبرعات والاعلانات وأقامة الحفلات الخيرية في حدود الاغراض التي تعمل لها وفي حدود مناطق أعمالها على ان تقدم طلباً بذلك الى الوزير بواسطة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في الراء قبل الموعد المحدد للجمع بشهر على الأقل وعلى الوزير ان يبت في الطلب خلال ثلاثة أسابيع من تقديمه . ويتق للوزير في حالات الاعانة المستعجلة ان يرخص بالجمع وفقاً لما تتطلبه الحالات . وفي حالة رفض الترخيص يتعين بيان الاسباب في القرار الصادر بذلك .

لا يجوز للهيئات او الافراد او الجبهات غير المسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون جمع التبرعات من الجمهور بأية وسيلة كانت الا اذا تعدر وجود جمعية او هيئة اجتماعية تقوم بذلك العمل او في حالات الاعانة المستعجلة او الطارئة .

المادة ١٨ - للوزير في حالة جمع التبرعات بأية وسيلة من الوسائل بغير ترخيص ان يأمر بمصادرة ما تجمع منها لحساب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للتصرف به في وجوه الخير التي تراها .

المادة ١٩ - الجمعيات والهيئات الاجنبية التي تقوم بخدمات اجتماعية في المملكة

١ - يجوز للهيئات والمؤسسات الاجتماعية والجمعيات الاجنبية المؤلفة في الحارج التي تقوم بخدمات اجتماعية ، سواء كانت خيرية او ثقافية او رياضية او دينية او طبية ان تنشئ لها فروعاً او أكثر في المملكة للقيام بخدمات اجتماعية مجانية او برسم محدد قيمته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتأشيرة من الوزير وفق الشروط التي يقررها على ان يتضمن طلب الترخيص الذي تقدم به البيانات التالية : -

أ - اسم الجمعية الاصلية ومركزها الاساسي ومراكز فروعها .

ب - عنوان واسماء اعضاء الهيئة الادارية في مركزها الاساسي .

ج - اغراض الجمعية الاصلية تفصيلاً .

د - اسماء المسؤولين عن فرع او فروع الجمعية في المملكة وجنسياتهم .

هـ - اغراض فرع او فروع الجمعية او الهيئة القائمة او المنوي انشاؤها في المملكة والمشاريع الخاصة بها .

و - كيفية التصرف بالأموال والممتلكات الخاصة بفرع او فروع الجمعية او الهيئة في المملكة عند انسحابها او حلها او تصفية أعمالها في المملكة ويشترط في ذلك ان لا يخرج ذلك التصرف عن الغايات التي حددها المتبرعون او دفعوا أموالهم لتحقيقها وتصرف ضمن حدود هذه المملكة ، ويترتب على المسؤولين عن فرع او فروع الجمعية او الهيئة : -

(١) ان يعلموا الوزير بكل تبديل يطرأ على الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) من هذه المادة خلال شهر واحد من تاريخ التبديل .

(٢) ان يأخذوا موافقة الوزير على أي تبديل يطرأ على الفقرة (هـ) من هذه المادة ولا يعتبر التبديل نافذاً المفعول قبل الحصول على هذه الموافقة .

٢ - يتق للوزير بموافقة مجلس الوزراء ان يرفض السماح لأية هيئة او جمعية اجنبية بالعمل في المملكة او أن يفرض عليها أية شروط يراها مناسبة او ان يعدل الشروط السابقة او أن يلغي ترخيصها دون أن يكون لها الحق بالاعتراض على هذه القرارات امام المحاكم

٣ - يجوز للوزير او اي موظف ينتدبه من موظفي وزارته لهذه الغاية ان يدخل مكان أية هيئة اجتماعية او جمعية اجنبية وان يفتشها ويفحص سجلاتها للتثبت من ان أموالها تصرف في سبيل الاغراض التي خصصت لها ولتأكد بوجه الاجمال من أنها قائمة بمتطلبات هذا القانون ومتماشية مع الاهداف المقررة لها ومتعاونة والوزارة المختصة وغيرها لتحقيقها .

٤ - على هيئة ادارة فرع الجمعية او الهيئة او اية فروع اخرى لها في المملكة أن : -

أ - تحفظ بمراسلاتها بشكل منظم وبسجلين لتسجيل : -

(١) قرارات هيئة الادارة

٢ - حساب وارادات الجمعية ومصرفاتها بالتفصيل .

ب - تقدم للوزير بواسطة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في منطقة أعمالها تقريراً سنوياً على نسختين تبين أعمالها ومجمل المبالغ التي انفقتها في تحقيق اهدافها ومصادر واراداتها واية معلومات اخرى يطلبها الوزير لتقديمها او ترغيب الجمعية والهيئة في تقديمها الى الوزارة .

ج - تحصل على شهادة من فاحص حسابات مرخص يقوم بفحص حسابات الجمعية او اي فرع من فروعها مرة في السنة على الأقل . وعلى الجمعية ان ترسل الى الوزير بواسطة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في الراء نسخة مصدقة عن هذه الشهادة خلال شهر واحد من تاريخ اصداها .

هذا من الأعمال

٥ - اذا كانت الخدمة الاجتماعية التي تقدمها الجمعية او الهيئة الاجنبية في المملكة ليست خدمة مجانية او كانت رسومها تزيد على عشرة بالمائة من التكاليف المتكررة فان عليها ان تنقيد بجميع ما جاء في هذه المادة ان يحل وزير التربية والتعليم محل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل اذا كانت الخدمة تعليمية ويحل وزير الصحة محل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل اذا كانت الخدمة صحية .

٦ - اذا كان لفرع الجمعية او الهيئة الاجنبية الذي يقوم او ينوي القيام بخدمات اجتماعية في المملكة غايات اخرى غير هذه الخدمات سواء كانت دينية ام ثقافية او غير ذلك فعلى الفرع ان يحصل على ترخيص للعمل لتلك الغايات من الجهات المختصة قبل التقدم بطلب تسجيله وفاقا لاحكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - العقوبات

كل من يخالف بمفرده او مع اي شخص آخر او اشخاص آخرين اي حكم من احكام المواد السابقة يعاقب بعد ادانته بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً او بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر او بكلتا هاتين العقوبتين .

المادة ٢١ - الهيئات الدينية الرسمية والهيئات المؤلفة في المملكة

يحق للهيئات الدينية الرسمية والهيئات المؤلفة في المملكة ان تقوم بخدمات اجتماعية تهدف الى النفع العام للمحتاجين دون استهداف الربح المادي . ودون استيفاء اي اجر من المتفعين يزيد على عشر التكاليف المتكررة ويشترط في ذلك ما يلي :

١ - الحصول على موافقة الوزير على تأسيس تلك الخدمات وادارتها ووضعها تحت اشراف وزارته بحيث تكون خاضعة للتحقيق تأميناً لتحقيق ذلك الاشراف، ولسير تلك الخدمات سيراً يحقق اهدافها والنفع العام، ويقتصر الاشراف على المؤسسة او الخدمة الاجتماعية المنظمة دون الهيئة الدينية او الرهبنة التي تنبثق عنها .

٢ - الحصول على موافقة الوزير على أي تعديل يطرأ على تلك الخدمات ولا يعتبر التعديل نافذ المفعول الا بعد الحصول على هذه الموافقة ويعتبر من الاعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية التي تشملها هذه المادة انشاء أي ملجأ أو معهد تعليمي مجاني للمحتاجين أو مركز اجتماعي للفقراء أو توزيع المساعدات النقدية أو العينية بشكل منظم أو تقديم العلاج مجاناً أو العناية الطبية المنظمة المجانية وما شابه ذلك، وتحقيقاً للنفع العام والغايات المرجوة من هذا الاشراف. تكون للوزير المختص نفس الصلاحيات الممنوحة لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل وذلك بالنسبة الى نوع الخدمة من تعليمية او صحية بحيث يشترك في هذه الصلاحيات بالنسبة الى الأولى وزير التربية والتعليم وبالنسبة الى الثانية وزير الصحة .

اما اذا كانت الخدمة الاجتماعية التي تهدف الى النفع العام لا تستهدف الربح، ولكنها لا تقدم للمحتاجين مجاناً وانما تستوفى عنها رسوم فعلية تزيد على عشر التكاليف المتكررة فيجب ان يتم الحصول على ترخيص بشأنها من الوزير المختص (وزير التربية والتعليم بالنسبة الى المعاهد الدراسية ووزير الصحة بالنسبة الى المستشفيات والمستوصفات) ويكون للوزير المختص حق الاشراف كما جاء اعلاه .

اذا وقعت اية مخالفة لاحكام هذه المادة يلتفت الوزير المختص نظر الهيئة الدينية الرسمية او الرهبنة الى ذلك، لتبادر الى اصلاح المخالفة الحاصلة خلال مدة كافية ومعلقة اقصاها شهر واحد . فاذا لم تقم الهيئة الدينية الرسمية او الرهبنة باصلاح المخالفة كما جاء اعلاه يقوم الوزير المختص برفع الامر الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار الذي يراه مناسباً .

المادة ٢٢ - الغاء وتعديل التسجيل الحالي

يجب على الجمعيات والهيئات الاجتماعية القائمة عند صدور هذا القانون والتي تم تسجيلها او الترخيص لها بموجب قانون الجمعيات الخيرية رقم (١٢) لسنة ١٩٥٦ او قانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦ او أي قانون آخر ان تقدم بطلب للتسجيل خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به، فاذا لم تطلب التسجيل في خلال هذه المدة تعتبر منحلة وغير قائمة .

المادة ٢٣ - وضع الانظمة

يجوز لمجلس الوزراء، بموافقة جلالة الملك، ان يصدر انظمة لتنفيذ غايات هذا القانون، وتعتبر جميع الانظمة التي صدرت قبل نفاذ هذا القانون مربية الاجراء كأنها صدرت بمقتضاه وحتى صدور انظمة اخرى تقوم مقامها .

المادة ٢٤ - الالغاءات

يلغى قانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦ وقانون الجمعيات الخيرية رقم (١٢) لسنة ١٩٥٦ ويبطل العمل بكل تشريع اردني او فلسطيني الى المدى الذي يخالف فيه احكام هذا القانون .

المادة ٢٥ - التنفيذ

رئيس الوزراء ووزراء العدلية والداخلية والشؤون الاجتماعية والعمل والتربية والتعليم والصحة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

أحمد بن طلال

١٩٦٥/٢/٢٠

وزير	وزير	رئيس
الشؤون الاجتماعية والعمل	الداخلية	الوزراء
كامل محي الدين	عبد الوهاب المجالي	وصفي التل
وزير	وزير	وزير
التربية والتعليم	الصحة	العدل
عبد اللطيف عابدين	احمد ابو قوره	عبد الرحيم الواكد

هكذا من الله على

نظام المراقبة على الشركات التجارية

بمقتضى المادة ٢٢٨ من قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١/٢٧/١٩٦٥
نأمر بوضع النظام الآتي . -

نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٦٥

نظام الشركات

صادر بالاستناد للمادة ٢٢٨ من قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الشركات لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت بهذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه .

(القانون) قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته .

(الوزير) وزير الاقتصاد الوطني

(المراقب) مراقب الشركات

النماذج والرسوم

المادة ٣ - ينظم المراقب ويصدر جميع النماذج اللازمة لتنفيذ احكام القانون وبشكل خاص النماذج التالية . -

١ - نماذج طلبات تسجيل الشركات العادية ، العامة منها والمحدودة وكذلك الشركات العادية الاجنبية ونماذج التغييرات الطارئة على مثل هذه الشركات .

٢ - نماذج شهادات تسجيل الشركات المبنية في الفقرة السابقة وشهادات تسجيل التغييرات الطارئة عليها .

٣ - نماذج شهادات تسجيل الشركات المساهمة العمومية منها والخصوصية .

٤ - نموذج البيانات السنوية ، وكشوف المساهمين ، التي يتوجب على الشركات المساهمة تقديمها للمراقب بمقتضى احكام القانون وهذا النظام .

المادة ٤ - يوضع على نموذج طلب تسجيل الشركات العادية وعلى طلب تسجيل التغييرات التي تطرأ عليها بعد تسجيلها طابع وارادات بقيمة ثلاثين فلساً .

المادة ٥ - يقدم كل من عقد تأسيس الشركة ونظامها الداخلي ، الى المراقب على نسختين ويوضع على كل نسخة طابع وارادات بقيمة دينار واحد .

المادة ٦ - - تنفيذاً لاحكام المواد (١٢ ، ٣٤ ، ٤٠) من القانون يمن للشخص المقيم خارج المملكة الاردنية الهاشمية ولا يوجد بمكان اقامته سفاره او مفوضية او قنصلية اردنية ، ان ينظم وكالة خاصة وحسب الاصول المتبع في البلد المقيم به ، وذلك لغايات التوقيع على طلبات تسجيل الشركات التي يشترك بها ، وطلبات تسجيل التغييرات الحاصلة بها وكذلك على عقودها وانظمتها الداخلية .

المادة ٧ - - يستوفي المراقب الرسوم التالية عن تسجيل الشركات العادية والشؤون الاخرى المتعلقة بها والمبينة ادناه .

١ - اربعة دنانير عن تسجيل الشركة العادية

٢ - اذا كانت الشركة العادية محدودة يستوفي نفس المبلغ المذكور في الفقرة (١) اعلاه ، بالإضافة الى مبلغ دينار واحد عن كل (٥٠٠) دينار - او اى جزء منها - من رأسمال الشركة .

٣ - دينارين عن تقديم بيان بالتغييرات الطارئة على الشركة بعد تسجيلها سواء اكانت عامة او محدودة .

٤ - دينار عن تقديم طلب بفسخ الشركة العادية .

٥ - خمسمائة فلس عن اصدار شهادة تسجيل الشركة العادية وتسجيل التغييرات التي حصلت بها .

٦ - دينار مقابل الاطلاع على سجل الشركات العادية او ملفاتها .

٧ - دينار عن اصدار نسخة مصدقة من اى بيان مسجل يتعلق بالشركات العادية .

المادة ٨ - - يستوفي المراقب الرسوم التالية عن تسجيل الشركات المساهمة ، العمومية منها والخصوصية والشؤون الاخرى المتعلقة بها والمبينة ادناه .

١ - واحد بالالف من رأسمال الشركة المساهمة المصرح به ، العمومية او اية زيادة في رأسمالها المسجل وذلك عن تسجيل الشركة او تسجيل الزيادة في رأسمالها .

اما الشركة المساهمة الاجنبية عمومية كانت ام خصوصية فتستوفي رسوم تسجيلها بالشكل التالي . -

أ - ٢٥٠ دينار اذا قل رأسمال الشركة المسجل في مركزها عن مليون دينار او ما يعادله .

ب - ٥٠٠ دينار اذا زاد رأسمال الشركة المسجل في مركزها عن مليون دينار او ما يعادله .

٢ - دينارين عن تسجيل اى بيان يقتضى القانون تسجيله خلاف عقد التأسيس والنظام الداخلي بما في ذلك قرار تصفية الشركة .

٣ - دينار عن اصدار شهادة تسجيل الشركة المساهمة او شهادة تسجيل التغييرات الطارئة عليها بعد تسجيلها .

٤ - دينارين مقابل الاطلاع على سجل الشركات المساهمة او ملفاتها .

٥ - دينارين مقابل اعطاء اى بيان او تصديق اية وثيقة تتعلق بالشركات المساهمة .

٦ - تلصق طوابع وارادات بقيمة (١٥٠) فلساً على اى قرار من القرارات المختلفة التي تصدرها الشركة المساهمة وتقدمها الى المراقب بمقتضى احكام القانون .

هنا من الأعمال

مكافآت مندوبي الحكومة

المادة ٩ - أ - يسرى تحديد مكافأة اعضاء مجالس ادارة الشركات وفقاً للمادة ١٣٥ (١) (أ) من قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ على عضوية الحكومة بمجالس ادارة الشركات التي تساهم بها .
ب - تدفع وزارة المالية لمندوب الحكومة بمجالس ادارة الشركات من اصل المكافآت التي تتحقق للخرينة بموجب الفقرة السابقة تعويضا يعادل خمسة دنائير عن الجلسة الواحدة بحيث لا يتجاوز مجموع مكافآته مبلغ مائتي دينار سنويا . ويعمل بهذا النص اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون .

المادة ١٠ - تحسب من ضمن الجلسات التي يتقاضى عنها مندوب الحكومة مكافآته الواردة بالمادة السابقة جلسات المجلس التي يتغيب عنها بعذر مشروع كأن يكون في اجازة او مهمة رسمية خارج مركز الشركة وكذلك جلسات اللجان الدائمة او المؤقتة المنبثقة عن المجلس .

احكام عامة

المادة ١١ - أ - اذا لم يكتمل النصاب القانوني لاجتماع الهيئة العامة وفق احكام المواد (١٥٠، ١٥١، ١٥٥) من القانون بعد مضي ساعة من الموعد المحدد لبدء الاجتماع يؤجل الاجتماع الى جلسة ثانية على ان تعقد خلال عشرة ايام من تاريخ الاجتماع المؤجل وفي نفس المكان والزمان المعينين له .
ب - يعلم رئيس الاجتماع الحضور من المساهمين بهذا التأجيل ويعلن عن ذلك فيما لا يقل عن صحتين يوميتين ولاكثر من مرة وذلك قبل انعقاد الجلسة الثانية بثلاثة ايام على الاقل .

المادة ١٢ - تختص محكمة البداية الكائنة في مركز الشركة الرئيسي ، وحيثما لم يرد نص صريح بالقانون على خلاف ذلك بالنظر في الامور التالية . -

- أ - المخالفات التي ترتكب خلافا لاحكام القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه .
- ب - دعاوى الطعن في انتخابات مجالس ادارة الشركات المساهمة .
- ج - دعاوى الطعن في الاجراءات والقرارات التي تتخذها الهيئات العامة للشركات او مجالس ادارتها .
- د - دعاوى التعويض التي قد ترتب بحكم القانون .

المادة ١٣ - تحال القضايا المذكورة في المادة السابقة الى المحكمة المختصة من قبل المراقب او كل ذي مصلحة وعلاقة .

المادة ١٤ - يتبع في تطبيق احكام المادتين السابقتين قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته وقانون اصول المحاكمات الحقوقية رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته .

المادة ١٥ - يحق للوزير او المراقب ان يطلب من اية شركة تزويده بجميع المعلومات والبيانات التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام القانون والانظمة الصادرة بموجبه ، او التي تستدعيها مصلحة الشركة ومساهميها . ويتوجب على الشركة تقديم هذه المعلومات تحت طائلة اتخاذ الاجراءات القانونية بحقها .

المادة ١٦ - يتوجب على كل شركة مساهمة ان تزود المراقب ببيان سنوي ، وكشف بمساهميها على النموذج الذي يعلقه المراقب لهذه الغاية وفق احكام هذا النظام وذلك قبل موعد اجتماع الهيئة العامة العادية السنوي بثلاثة اسابيع على الاقل .

المادة ١٧ - اذا كان طالب الاطلاع على ملف الشركة عادية كانت ام مساهمة ، من غير الشركاء او المساهمين فيها فيجب ان يتم ذلك استنادا الى تأييد لطلبه يوجهه رئيس المحكمة المختصة الى المراقب .

المادة ١٨ - يتم انسحاب الشريك من الشركة العادية بموجب اشعار يوجهه الى الشركة والمراقب وبسائر الشركاء .

المادة ١٩ - بعد توفر النصاب القانوني اللازم لاجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة وبدء هذا الاجتماع لا يحق للمساهم المتخلف عن حضور الاجتماع قبل بدئه ، حضور جلسة الهيئة العامة والمشاركة في اجرائها وقراراتها .

المادة ٢٠ - تسري المادة (١٠٨) من القانون على الشخص الاعتباري العام غير الاردني اذا كان مساهما بشركة اردنية .

المادة ٢١ - يلغى هذا النظام ما يلي .

- أ - نظام الشركات رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٢ .
- ب - نظام الشركات رقم (٨١) لسنة ١٩٦٣ .
- ج - نظام الشركات رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٤ .
- د - جميع ما يتعارض مع نصوصه من احكام واردة في انظمة اخرى .

الحكومة

١٩٦٥/١/٢٧

وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء
الصحة	الاشغال العامة	المالية	وزير العدل
امين مجيع	سليم البهيث	هاشم الجيوسي	بهيث التلهوني
وزير الدفاع	وزير	وزير الشؤون	وزير
وزير المواصلات	الانشاء والتعمير	الاجتماعية والعمل	الترية والتعليم
نظام الشراي	كامل محي الدين	بشير الصباغ	
وزير	وزير	وزير	وزير
الداخلية	الخارجية	الاعلام	صلاح ابو زيد
محمد نزال العمروطي			
وزير	وزير	وزير	وزير
الزراعة	الاقتصاد الوطني	رئاسة الوزراء	احمد الوزي
خالد الحاج حسن			

هكذا من المأهول

نموذج الميثاق الأساسي للمملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة ٣٣ من الدستور

وبناء على موافقة مجلسي الاعيان والنواب

نبرم دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الذي تم في نطاق جامعة الدول العربية :-

دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

جامعة الدول العربية

∞∞∞

المادة - ١

اغراض المنظمة :-

هدف المنظمة هو التمكين للوحدة الفكرية بين اجزاء الوطن العربي عن طريق التربية والثقافة والعلوم ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن ، حتى يقوم بواجبه في متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الايجابية فيها . ولتحقيق هذا الهدف ، فان المنظمة :-

أ - تعمل على تنسيق الجهود العربية في ميادين التربية والثقافة والعلوم .

ب - النهوض بالتعليم والثقافة وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء ، بناء على طلبها ، للنهوض بالفكر الى المستوى الذي يتيح للعرب حياة فكرية مثمرة تمكنهم من تحمل ما تقتضيه الحرية من مسؤوليات .

ج - تشجيع البحث العلمي في البلاد العربية والعمل على إيجاد هيئة من الباحثين .

د - اقترح المعاهدات وجمع المعلومات والحقائق والبيانات الخاصة بتنفيذ المعاهدات التربوية والثقافية والفنية التي تبرم بين البلاد العربية .

هـ - المساعدة على تبادل الخبرات والخبراء والمعلومات والتجارب التربوية والثقافية والعلمية والمعنونات الفنية ، وتنسيق هذا التبادل .

و - المساهمة في الحفاظ على المعرفة وتقديمها ونشرها ، وذلك بالحفاظ على التراث العربي وحمايته ونشره سواء كان مخطوطات او تحفا فنية او أثرية .

وبأنشاء المعاهد ذات التخصص الدقيق مع اتاحة الامكانيات اللازمة للقيام برسالها على أتم وجه ممكن . والمعاهد التي تبث روح القومية العربية وتعد جيلا من الباحثين المتخصصين في الحضارة العربية وفيما يهم العرب في العصر الحديث من قضايا الفكر البشري .

وتشجيع التعاون بين الأمة العربية والأمم الأخرى في جميع نواحي النشاط الفكري .

وبالأخذ بطرق التعاون الدولي التي من شأنها أن تجعل المادة المطبوعة او المنشورة التي ينتجها أى عضو بالمنظمة في متناول الناس جميعاً .

المادة - ٢

العضوية :-

تشمل عضوية جامعة الدول العربية الحق في عضوية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وبحق لبلاد العربية من غير أعضاء الجامعة العربية ان تطلب الانضمام مستقبلاً .

المادة - ٣

الاجهزة :-

تتألف المنظمة من مؤتمر عام ومجلس تنفيذي وأدارة عامة .

المادة - ٤

المؤتمر العام :-

أ - تشكيله :-

يتألف المؤتمر العام من ممثلي الدول الأعضاء بالمنظمة وتعين حكومة كل عضو خمسة مندوبين على الأكثر من ذوي الاختصاص في التربية والثقافة والعلوم .

ويرأس المؤتمر العام رؤساء الوفود على التداول وفق النظام المتبع في مجلس جامعة الدول العربية .

ب - اختصاصاته :-

١ - يحدد المؤتمر العام الخطوط الرئيسية لعمل المنظمة ، ويتخذ القرارات بشأن البرامج السنوية التي يرفعها اليه المجلس التنفيذي .

٢ - يقرر المؤتمر العام دعوة الدول العربية الى عقد مؤتمرات متخصصة على النطاق العربي للتربية والثقافة والعلوم . ويجوز للمؤتمر العام او للمجلس التنفيذي ان يقرر الدعوة أيضاً الى عقد مؤتمرات غير حكومية تتناول نفس الموضوعات ويجوز ان يدعى الى المؤتمرات العربية علماء متخصصون من البلاد الاجنبية بوصفهم خبراء او مراقبين .

٣ - يقدم المؤتمر العام مشورته الى مجلس جامعة الدول العربية في النواحي التربوية والثقافية والعلمية التي تهم المجلس .

٤ - يتلقى المؤتمر العام التقارير السنوية التي ترسلها اليه الدول الأعضاء بصفة دورية ويقوم بدراستها .

هكذا من الأشغال

- ٥ - ينتخب المؤتمر العام أعضاء المجلس التنفيذي ويعين المدير العام للمنظمة ومساعديه الثلاثة بناء على ترشيح الأمين العام لجامعة الدول العربية .
- ٦ - يوافق المؤتمر العام على مشروع الميزانية السنوية الذي يعده المجلس التنفيذي ثم يقدمه الى مجلس جامعة الدول العربية لتصديقه .

ج - التصويت :-

- ٧ - لكل دولة عضو صوت واحد في المؤتمر العام . وتتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة الا في الحالات التي تنص فيها أحكام هذا الدستور على اشتراط أغلبية الثلثين .

د - نظام العمل :-

- ٨ - أ) يجتمع المؤتمر في دورات عادية مرة كل سنتين . ويجوز ان يجتمع في دورات غير عادية اذا قرر هذا او اذا دعي بواسطة المجلس التنفيذي او بناء على طلب مقدم من ثلث عدد الدول الاعضاء على الأقل تبين فيه الاسباب الداعية للاجتماع والموضوعات التي يراد بنجها .

- ب) مقر اجتماع المؤتمر العام في كل دورة عادية هو المقر الرئيسي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ويحدد المؤتمر العام مكان انعقاد الدورة غير العادية اذا كان هو الداعي الى عقدها والا فان المجلس التنفيذي هو الذي يتولى ذلك .
- ٩ - يقرر المؤتمر العام لائحته الداخلية الخاصة به .

- ١٠ - يشكل المؤتمر العام لجانا خاصة ولجانا فنية وغير ذلك من اللجان التي يرى ضرورة تشكيلها لتحقيق اغراضه .

هـ - المراقبون :-

- ١١ - يجوز للمؤتمر بناء على توصية المجلس التنفيذي . وبأغلبية ثلثي الاصوات ان يدعوا لحضور دورات معينة يعقدها المؤتمر او لجانه ممثلين لهيئات دولية حكومية او غير حكومية وذلك بصفة مراقبين .

المادة - ٥

المجلس التنفيذي :

أ - تشكيله :-

- ١ - يقوم المؤتمر العام بانتخاب أعضاء المجلس التنفيذي من بين مندوبي الدول الاعضاء بحيث يختار عضوا من وفد كل دولة ويضم اليهم اليهم رئيس المؤتمر بمقتضى وظيفته وبصفة استشارية ويحضره المدير العام للمنظمة ومساعدوه الثلاثة .

- ٢ - على المؤتمر العام ان يختار أعضاء المجلس التنفيذي من الاشخاص المشهود لهم بالكفاية في التربية والثقافة والعلوم المؤهلين بخبرتهم وكفاءتهم لاداء واجبات المجلس الادارية والتنفيذية ، وعلى المؤتمر ان يراعي كذلك تنوع الاختصاصات ، ولا يجوز ان يكون بالمجلس أكثر من عضو واحد من دولة عضو في وقت واحد وذلك باستثناء رئيس المؤتمر .

على انه يجوز للدولة ان تجعل من بين أعضاء وفداتها عضوا من دولة اخرى فاذا وقع عليه اختيار المؤتمر العام اعتبر ممثلا للدولة التي اختارتها .

- ٣ - يعمل أعضاء المجلس التنفيذي من ختام دورة المؤتمر العام التي انتخبوا فيها الى نهاية الدورة العادية التالية للمؤتمر ويجوز انتخابهم مرة اخرى تلي ذلك مباشرة . ولا يجوز ان ينتخب العضو أكثر من فترتين متتاليتين .
- ٤ - في حالة خلو مقعد احد أعضاء المجلس التنفيذي يعين المجلس التنفيذي من يحل محله للمدة الباقية من فترته بناء على ترشيح الدولة التي كان يمثلها العضو السابق . وعلى الحكومة التي تتولى الترشيح والمجلس التنفيذي مراعاة العوامل التي ذكرت بالفقرة (٢) من هذه المادة .

ب - اختصاصات المجلس التنفيذي :

- ٥ - أ) يعد المجلس التنفيذي جدول اعمال المؤتمر العام ويدرس برنامج العمل بالمنظمة وتقديرات الميزانية اللازمة له والتي يقدمها اليه المدير العام طبقا للفقرة (٣) من المادة السادسة .

- ب) يقوم المجلس التنفيذي بعمله تحت اشراف المؤتمر العام . ويكون مسئولا عن تنفيذ البرنامج الذي وافق عليه المؤتمر ، ويتخذ المجلس التنفيذي جميع الاجراءات الضرورية لضمان تنفيذ البرنامج تنفيذا فعالا ومعقولا بواسطة المدير العام وطبقا لقرارات المؤتمر العام ، ومع مراعاة ما يطرأ من ظروف بين الدورتين العاديتين .

- ج) يجوز ان يقوم المجلس التنفيذي في الفترة بين الدورات العادية للمؤتمر العام بتقديم المشورة لمجلس جامعة الدول العربية وهي المهمة التي وكلت الى المؤتمر العام في المادة الرابعة فقرة (٣) وذلك اذا كانت الموضوعات التي طلبت المشورة فيها قد عولجت بواسطة المؤتمر العام من حيث المبدأ أو حين يكون الحل متضمنا في قرارات المؤتمر .

- ٦ - يوحي المجلس التنفيذي المؤتمر العام بقبول الاعضاء الجدد بالمنظمة .
- ٧ - بدون اخلال بقرارات المؤتمر العام يقر المجلس التنفيذي لائحته بنفسه .
- ٨ - يجتمع المجلس التنفيذي في دورة عادية مرتين على الأقل كل عام ويجوز ان يعقد دورة خاصة بدعوة من الرئيس نفسه او بناء على طلب من ثلث اعضائه تبين فيه الموضوعات والاسباب .
- ٩ - يقدم رئيس المجلس التنفيذي بالنيابة عن المجلس الى المؤتمر العام في دوراته العادية التقارير الخاصة باعمال المنظمة التي يطلب من المدير العام اعدادها طبقا لاحكام المادة السادسة فقرة (٣ ب) وتكون تلك التقارير مصحوبة او غير مصحوبة بملاحظاته عليها .
- ١٠ - يقوم المجلس التنفيذي باتخاذ ما يلزم لاستشارة ممثلي الهيئات او الاشخاص المختصين المعنيين بالمواضيع المعروضة .
- ١١ - مع كون أعضاء المجلس التنفيذي يمثلون حكوماتهم الا انهم يمارسون السلطات الممنوحة اليهم بواسطة المؤتمر العام بالنيابة عن المؤتمر كله .

المادة - ٦

الادارة العامة :

- ١ - تتكون الادارة العامة من مدير عام وثلاثة مساعدين للمدير العام وعدد من الموظفين طبقا لحاجة العمل .
- ٢ - يرشح المدير العام ومساعدوه بواسطة الأمين العام لجامعة الدول العربية ويعينون - بواسطة المؤتمر العام طبقا لما يراه المؤتمر من شروط . ويعتبر المدير العام الموظف الاداري الرئيسي للمنظمة .

هكذا من الأشغال

٣ - أ - يشترك المدير العام او من ينيه في جميع اجتماعات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي ولجان المنظمة دون ان يكون له الحق في التصويت وهو يتولى وضع مقترحات يتخذ بشأنها المؤتمر والمجلس التنفيذي ما يراه مناسباً . كما انه يعد مشروع برنامج لعمل المنظمة مصحوباً بتقدير اتميز انية اللازم له ويعرضه على المجلس .
ب - يعد المدير العام تقارير دورية عن اعمال المنظمة ويبلغها الى الدول الاعضاء ويحدد المؤتمر العام المدد التي تتناولها هذه التقارير .

٤ - تتألف من المدير العام ومساعديه الثلاثة لجنة تختص برشيع موظفي الادارة العامة طبقاً للائحة خاصة بالموظفين يوافق عليها المؤتمر العام ويصدر قرار التعيين من الامين العام لجامعة الدول العربية ويكون تعيين الموظفين على اوسع نطاق ممكن من بين جميع ابناء البلاد العربية ، مع مراعاة الحصول على المستويات اللائحة من حيث الامانة والكفاية والقدرة الفنية .

٥ - تكون مسؤوليات المدير العام والموظفين ذات طابع عربي خالص . وعليهم في ادائهم لواجباتهم الا يطلبوا او يتلقوا تعليمات من اية حكومة او من اية سلطة خارجة عن المنظمة . وعليهم ان يمتنعوا عن أي عمل قد يكون فيه مساس بمركزهم كموظفين في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وتتعهد كل دولة عضو بالمنظمة ان تحترم الطابع العربي لمسؤوليات المدير العام والموظفين . وذلك طبقاً لنظام خاص ينص عليه في اللائحة الداخلية .

المادة - ٧

تقسم الادارة العامة الى ثلاث ادارات :

ادارة التربية

ادارة الثقافة

ادارة العلوم

ويرأس كل ادارته مدير فني يعتبر مديراً مساعداً للمدير العام للمنظمة .

١ - ادارة التربية :

وتختص بجميع شؤون التعاون والتبادل والتنسيق والتطوير التربوي والتعليمي بين البلاد العربية فيما بينها ، وبينها وبين البلاد والمنظمات والهيئات الاخرى .

٢ - ادارة الثقافة :

وتختص بجميع شؤون التعاون والتبادل والتنسيق والتطوير الثقافي بين البلاد العربية فيما بينها ، وبينها وبين البلاد والمنظمات والهيئات الاخرى .

٣ - ادارة العلوم :

وتختص بجميع شؤون التعاون والتبادل والتنسيق والتطوير العلمي بين البلاد العربية فيما بينها ، وبينها وبين البلاد والمنظمات والهيئات الاخرى .

وينشأ بالادارة العامة مركز للوثائق ، يخدم الادارات الثلاث وتقوم بجمع الوثائق التربوية والثقافية والعلمية كما يجوز للادارة العامة انشاء المراكز والمعاهد التي تهتم باغراضها .

المتدربون الدائمون :

يكون لكل دولة مندوب دائم بالمنظمة .

الشعب المحلية العربية :

تؤلف شعب محلية في كل دولة عضو لتنظيم التعاون مع المنظمة ويجوز أن تكون هذه الشعب اقساماً متفرقة من اللجان الوطنية اليونسكو .

المكتب العربي لدى اليونسكو

ويتبع هذا المكتب المنظمة ويؤدي عمله على الصعيد العربي في التعاون مع اليونسكو ، ويمكن ان ينوب عن الدول العربية التي ليس لها مندوبون دائمون لدى اليونسكو .

الهيئات العربية غير الحكومية المعنية بنواحي النشاط التربوي والثقافي والعلمي :

ويجوز لبعض الهيئات والمؤسسات والاتحادات المعنية بالتربية والثقافة والعلوم ان تطلب الانتساب الى المنظمة بصفها اعضاء مشاركين كما يجوز ان تعين المنظمة بعضها مالياً اذا لزم الامر ويكون كل ذلك بقرار من المؤتمر العام .

المادة - ٨

تقارير الدول الاعضاء :

ترسل كل دولة عضو الى المنظمة تقريراً سنوياً عن تطورات النشاط التربوي والثقافي والعلمي فيها . يشتمل على التشريعات والاحصاءات والبرامج والمشروعات المتصلة بهذه الميادين .

المادة - ٩

تمويل المنظمة وميزانيتها :

١ - تتكون الموارد المالية للمنظمة من :

أ - انصبة الدول الاعضاء التي تحدد وفقاً لنصيب كل دولة في ميزانية جامعة الدول العربية .

ب - الحساب الخاص الذي يكون من الهيئات والتبرعات ويتكون منه الصندوق الخاص لتنمية الثقافة للبلاد العربية .

٢ - يوافق المؤتمر العام على الميزانية وعلى توزيع انصبة الدول الاعضاء في مالية المنظمة ، ثم يصدق مجلس جامعة الدول العربية على الميزانية وعلى مقادير انصبة الدول الاعضاء .

٣ - يجوز للمدير العام بموافقة المجلس التنفيذي ان يتسلم الهبات والتبرعات من الحكومات والمؤسسات الحكومية والخاصة ومن الافراد وتودع هذه الهبات والتبرعات في الحساب الخاص للمنظمة .

٤ - توضع للمنظمة لائحة مالية خاصة يوافق عليها المؤتمر العام الذي له حق مراقبة التنفيذ .

هكذا من المأهول

المادة - ١٠

العلاقة بجامعة الدول العربية :-

تعد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وكالة متخصصة في نطاق جامعة الدول العربية ، ويقوم التعاون الفعال بين جامعة الدول العربية ووكالتها المتخصصة في سبيل تحقيق اغراض ميثاق جامعة الدول العربية .

ويوضع نظام خاص يحدد الصلة بين جامعة الدول العربية ووكالتها المتخصصة ، وينص في هذا النظام على ان يصدق مجلس جامعة الدول العربية على ميزانية المنظمة وتمويلها ، وعلى ان يكون تعيين المدير العام ومساعديه الثلاثة ترشيح من الامين العام لجامعة الدول العربية .

المادة - ١١

العلاقات مع الهيئات والوكالات الدولية الاخرى المتخصصة :

١ - يجوز لهذه المنظمة ان تتعاون مع الهيئات والوكالات المتخصصة التي تعمل بين الحكومات والتي تكون مهامها واعمالها متصلة باغراضها . ولهذا الغرض يجوز للمدير العام . وهو يعمل باشراف المجلس التنفيذي . ان ينشئ علاقة ثقافية فعالة مع هذه المنظمات والوكالات . وان يتخذ ما يكون ضروريا لضمان هذا التعاون الفعال . ويشترط لتنفيذ هذه الخطوات كلها موافقة المجلس التنفيذي عليها .

٢ - يجوز لهذه المنظمة اجراء تبادل التمثيل في الاجتماعات التي تعقدها المنظمات الاخرى التي تعمل بين الحكومات .

٣ - يجوز لهذه المنظمة اجراء ما يلزم للتشاور والتعاون مع هيئات دولية غير حكومية تهتم بامور تقع ضمن اختصاص هذه المنظمة ويجوز لها ان تدعو هذه الهيئات لقيام بمهام محددة . ويجوز ان يشمل هذا التعاون اشتراك ممثلي هذه المنظمات اشتراكا مناسباً في اعمال اللجان الاستشارية التي يشكلها المؤتمر العام .

المادة - ١٢

الوضع القانوني للمنظمة :

يتمتع اعضاء المؤتمر العام للمنظمة ومجلسها التنفيذي واعضاء لجائها وموظفو المنظمة بالامتيازات وبالخصائص الدبلوماسية اثناء قيامهم بعملهم وتكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وذلك تطبيقاً للمادة (١٤) من ميثاق جامعة الدول العربية .

المادة - ١٣

تعديل دستور المنظمة :

يوافق المؤتمر العام على التعديلات المقترحة لتعديل هذا الدستور بأغلبية الثلثين ومع ذلك يشترط في التعديلات التي تستدعي اجراء تعديل اساسي في اهداف المنظمة والزامات جديدة على الدول الاعضاء ان يوافق عليها بعد موافقة المؤتمر العام ثلثا الدول الاعضاء وذلك قبل ان تنفذ . ويبلغ المدير العام للمنظمة مشروع التعديل المقترح الى الدول الاعضاء قبل دراسته في المنظمة . المؤتمر العام بسنة اشهر على الاقل من تاريخ تقديمه .

المادة - ١٤

يصدق على هذا الدستور مع التصديق على ميثاق الوحدة الثقافية وفقاً للمادة التاسعة والعشرين من الميثاق ويصبح الدستور نافذاً بعد شهر من ايداع وثائق التصديق على الميثاق وعليه من ثلاث دول .

بغداد في ٢٩ فبراير (شباط) ١٩٦٤ / ١٦ / شوال / ١٣٨٣

احمد بن طلال

١٩٦٥/٢/٩

وزير	وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء
الصحة	الاشغال العامة	المالية	وزير	وزير العدل
امين مجيع	سليم البخيت	هاشم الجيوسي	بهيته الطهوني	
وزير الدفاع والمواصلات	وزير	وزير الشؤون	وزير	
وزير الخارجية بالوكالة	الانشاء والتعمير	الاجتماعية والعمل	التربية والثقافة	وزير
نظام الشراي	كامل محي الدين	امين يونس الحسيني	بشير الصباغ	
وزير	وزير	وزير دولة لشؤون	وزير	وزير
الزراعة	الاقتصاد الوطني	رئاسة الوزراء	الداخلية	الاعلام
عادل الحاج حنين	عادل الشمايله	احمد اللوزي	محمد نزال العرموطي	صلاح ابو زيد

هكذا من الأشهر

نموذج الميثاق بين الملك والوزراء

بمقتضى المادة ٣٣ من الدستور

وبناء على موافقة مجلس الاعيان والنواب

نبرم بروتوكول بتعديل بعض احكام اتفاقية بانشاء المؤسسة المالية العربية

للانماء الاقتصادي الذي تم في نطاق الجامعة العربية :-

بروتوكول

بتعديل بعض احكام

اتفاقية بانشاء المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادي

ان حكومات :-

المملكة الاردنية الهاشمية
جمهورية السودان
الجمهورية العراقية
المملكة العربية السعودية
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية المتحدة
الجمهورية العربية اليمنية
دولة الكويت
الجمهورية اللبنانية
المملكة الليبية

رغبة منها في تحقيق اهداف الاتفاقية بانشاء المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادي التي وافق عليها المجلس الاقتصادي بقراره رقم (٨٨) بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين الخامس من ذي القعدة سنة ١٣٧٦ هـ الموافق الثالث من يونيو سنة ١٩٥٧ م .

قد اتفقت على الاحكام الآتية التي وافق عليها المجلس الاقتصادي بقراره رقم (٢٤٤) بجلسته المنعقدة في اليوم الثاني من شعبان سنة ١٣٨٤ هـ الموافق السادس من ديسمبر سنة ١٩٦٤ م .

مادة ١ :- تعديل حكم المادة الرابعة من الاتفاقية بانشاء المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادي بحيث يصبح نصها كالآتي :-

(المادة الرابعة) - رأس مال -

١ - رأس مال هذه المؤسسة مبلغ قدره (٢٥) مليوناً من الجنيهات المصرية ويقوم الجنيه المصري

حسباً هو محدد له بالقيمة الذهبية لدى صندوق النقد الدولي يوم توقيع هذه الاتفاقية بتاريخ ١٣/٦/٥٧ .

٢ - يقسم رأس المال الى (٢٥٠٠) سهم قيمة كل منها عشرة آلاف جنيه .

مادة ٢ - تعدل الفقرة (١) من المادة السادسة من الاتفاقية بحيث يصبح نصها كالآتي :-

١ - تكتسب الدول الاعضاء في رأس مال المؤسسة على الوجه التالي :-

٢٠٠٠ سهم تكتسب بها الدول المؤسسة كل بنسبة حصته في ميزانية جامعة الدول العربية .

٥٠٠ سهم تكتسب بها دولة الكويت .

اما الاعضاء الآخرون فتحدد حصصهم وفقاً لحكم الفقرة (١) من المادة الخامسة من الاتفاقية .

مادة ٣ - يصدق على هذا البروتوكول من الدول الموقعة عليه طبقاً لنظمها الاساسية في أقرب وقت، وتودع وثائق

التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضراً بإيداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه

الدول المتعاقده الاخرى .

مادة ٤ - يعتبر هذا البروتوكول جزءاً متمماً للاتفاقية ويعمل به بعد شهر من ايداع وثائق دول لا يقل مجموع

اكتساباتها عن (٧٥ ٪) من رأس المال المنصوص عليه في المادة (١) من هذا البروتوكول .

وتأيد لما تقدم وقع مندوبون المفوضون المينة اسمائهم بعد هذا البروتوكول نيابة عن حكوماتهم وبأسمائهم .

عمل هذا البروتوكول بمدينة القاهرة في يوم الاحد الثاني من شعبان سنة ١٣٨٤ هـ الموافق السادس من ديسمبر

سنة ١٩٦٤ م من أصل واحد باللغة العربية يحفظ بالامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للاصل

لكل دولة من الدول الموقعة عليه .

عن المملكة الاردنية الهاشمية

عن جمهورية السودان

عن الجمهورية العراقية

عن المملكة العربية السعودية

عن الجمهورية العربية السورية

عن الجمهورية العربية المتحدة

عن الجمهورية العربية اليمنية

عن دولة الكويت

عن الجمهورية اللبنانية

عن المملكة الليبية

أحمد بن طه

١٩٦٥/٢/٩

وزير	وزير	وزير	وزير
الصحة	الاشغال العامة	المالية	وزير
امسين مجيد	سليم البخت	هاشم الجبوري	بهيكت الطهوني

وزير الدفاع والمواصلات وزير الشؤون وزير التربية والتعليم

وزير الخارجية بالوكالة الانشاء والتعمير الاجنحية والعمل العربية والتعليم

نظام الشرائي كامل محي الدين امين يونس الحسيني بشير الصباح

وزير وزير وزير دولة لشؤون وزير وزير وزير

الزراعة الاقتصاد الوطني رئاسة الوزراء الداخلية الامم

خالد الحاج حسن عادل الشمايله احمد الاوزي محمد نزال العروطي صلاح ابو زيد

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٩٦ - تاريخ ١٩٦٥/٣/٤ المتضمن الموافقة على الاتفاقية القضائية التي عقدت بين الجمهورية التونسية والمملكة الاردنية الهاشمية بشكلها التالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية قضائية

بين الجمهورية التونسية والمملكة الاردنية الهاشمية

◆◆◆◆◆

ان دولتي الجمهورية التونسية والمملكة الاردنية الهاشمية رغبة منها في توثيق عرى الصداقة والتعاون بينهما في المجال القانوني والقضائي ، وحرصا منها على سلامة الامن في البلدين الشقيقين ، وتنمية الخبرات القانونية بين جهازيهما القضائيين وتنفيذ احكام البلدين وتيسير التبليغات والالابات القضائية وتعقيب الجرمين ، وتحقيقا لما تهدف اليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية اتفقتا على ما يلي .

الفصل الاول

التعاون القضائي والقانوني

- المادة ١ - تتعاون الدولتان المتعاقدتان على تبادل المعلومات القضائية والقانونية والتجارب في الميدان القضائي وذلك بارسال البعثات القضائية لفترات معينة من اجل القاء المحاضرات القانونية والزيارات المتبادلة لشق محاكم الدولتين قصد تنمية روح الاخوة بينهما والانتفاع من التجارب التي تمر بمحاکم الطرفين .
- المادة ٢ - يتبادل وزيرا العدل في كلا الدولتين ارسال القوانين المتعلقة بدولتيهما بما في ذلك المحلات ذات الصلة القانونية .

الفصل الثاني

التبليغات

- المادة ٣ - يجري تبليغ جميع الوثائق والاوراق القضائية بالطرق المبينة في هذا الفصل .
- المادة ٤ - تتم اجراءات التبليغ بين المحاكم والدوائر القضائية المتحاللة في الدولتين المتعاقدين عن طريق وزارة العدل في كل من الدولتين .
- المادة ٥ - ١ - يجب ان يتضمن الطلب البيانات اللازمة المتعلقة بهوية الشخص المطلوب تبليغه (اسمه ، لقبه ، مهنته ، مقره او محل اقامته) على ان تكون الوثيقة المطلوبة تبليغها على نسختين تسلم احدهما الى الشخص المطلوب تبليغه وتحدد الثانية ملابطة بما يليه اجراءات معاملة التبليغ .
- ٢ - اذا لم يتبين الموظف المختص في ذلك وثيقة الوراق الى مصدورها

- المادة ٦ - ١ - يجري التبليغ وفقا لقوانين الدولة المطلوب اليها اجراؤه .
- ٢ - لا يجوز للدولة المطلوب اليها التبليغ ان ترفض اجراءه الا اذا كان موجها الى شخص ملاحق بجرم ينطبق على احدى الحالات المبينة في المادتين ٢٤ و ٢٣ من هذه الاتفاقية .
- ٣ - يعتبر التبليغ الجاري على الشكل المبين في هذا الفصل كأنه قد تم داخل اراضي الدولة طالبة التبليغ .
- ٤ - تتحمل كل من الدولتين المتعاقدين نفقات التبليغ الذي تم في اراضيها .
- ٥ - تكون نفقات حضور الشاهد او الخبير على عاتق الدولة الطالبة ، ويرفق بمدكرة الدعوة المبلغ الذي يخصص الى الشاهد او الخبير لقاء مصاريف السفر والاقامة .

الفصل الثالث

الالابات القضائية

- المادة ٧ - يصح مباشرة اي اجراء قضائي يتعلق بدعوى ويؤثر في اثباتها او نفيها في ارض كل من الدولتين المتعاقدين بواسطة اذابة قضائية وفقا لاحكام هذا الفصل .
- المادة ٨ - ١ - تتقدم السلطة القضائية في احدى الدولتين بواسطة وزير العدل للسلطة القضائية المختصة التابعة للدولة الاخرى بواسطة وزير عدليتها بطلب اذابة ترغب في اتخاذ اجراء قضائي مطلوب .
- ٢ - تنفيذ السلطة القضائية المختصة الازابة المطلوبة وفقا للاجراءات القانونية المتبعة لديها .
- ٣ - تحاط السلطة القضائية الطالبة علما اذا رغبت في ذلك بمكان وزمان تنفيذ الازابة ليستفي لصاحب الشأن ان يحضر هو او وكيله .
- المادة ٩ - تتضمن الالابات القضائية .
- ١ - سماع شهادات الشهود في دعوى مدنية او جزائية .
- ٢ - سماع افادات الخبراء واجراء الكشف .
- ٣ - طلب تحليف اليمين .
- المادة ١٠ - ١ - تتحمل الدولة المطلوب اليها تنفيذ الازابة نفقاتها ما عدا نفقات الشهود والخبراء فعلى الدولة الطالبة ادائها .
- ٢ - للدولة المطلوب اليها تنفيذ الازابة ان تقاضى لحسابها وفقا لقوانينها الرسوم المقررة على الاوراق التي تقدم اثناء تنفيذ الازابة .
- المادة ١١ - يكون للاجراء القضائي الذي يتم بواسطة الازابة الاثر القانوني الذي يكون له فيها لو تم امام السلطة المختصة في الدولة الطالبة .

الفصل الرابع

تنفيذ الاحكام المدنية

- المادة ١٢ - كل حكم نهائي مقرر لحقوق مدنية او تجارية او قاضي بالزامات مدنية من المحاكم الجزائية او متعلق بالاحوال الشخصية صادر عن هيئة قضائية قائمة بشكل قانوني في احدى الدولتين المتعاقدين يكون قابلا للتنفيذ في الدولة الاخرى وفقا لاحكام هذه الاتفاقية .

هكذا من الله على

المادة ١٣ - يقدم الطلب الى السلطة القضائية التي يحق لها تنفيذ الاحكام المحلية في المكان الذي يجب التنفيذ فيه وفقاً لقانون الدولة المقدم اليها الطلب .

المادة ١٤ - على طالب التنفيذ ان يضم الى طلبه الحكم او القرار المطلوب تنفيذه مصدقاً من المرجع القضائي الصادر عنه ومذيلاً بشرح من هذا المرجع يفيد ان الحكم او القرار صالح للتنفيذ .

المادة ١٥ - لا يجوز للسلطة القضائية المختصة في الدولة المطلوب اليها التنفيذ ان تبحث في اساس الدعوى ولا يجوز لها ان ترفض تنفيذ الحكم الا في الحالات التالية :-

- ١ - اذا كانت الهيئة القضائية التي اصدرت الحكم غير مختصة بنظر الدعوى بسبب عدم ولايتها
- ٢ - اذا كان الحكم لم يكتسب القوة التنفيذية بحسب قوانين البلاد التي صدر فيها .
- ٣ - اذا كان الحكم او السبب الذي بني عليه مخالفاً للنظام العام او الاداب العامة للدولة المطلوب اليها التنفيذ .

٤ - اذا كان الحكم صادراً على حكومة الدولة المطلوب اليها التنفيذ او على احد موظفيها لاعمال قام بها بسبب الوظيفة فقط .

المادة ١٦ - مع مراعاة ما ورد في المادة السابقة تنفذ احكام المحكمين وفقاً لهذه الاتفاقية بعد اعطائها الصيغة التنفيذية في الدولة التي صدرت فيها .

المادة ١٧ - للاحكام والقرارات المتعلقة بشهر الافلاس والصلح الواقع وتصفية الشركات وتخريش الشركات الصادرة عن قضاء احدى الدولتين المتعاقبتين أثر شامل في الدولة الاخرى وفقاً للقواعد المبينة في هذه الاتفاقية .

الفصل الخامس

تسليم المجرمين

المادة ١٨ - يجري تسليم المجرمين بين الجمهورية التونسية والمملكة الاردنية الهاشمية وفقاً لاحكام هذا الاتفاق .

المادة ١٩ - يكون التسليم واجباً اذا توفر في الطلب الشرطان التاليان :-

- ١ - اذا كانت الجريمة بحسب وصفها من قبل القاضي المختص في الدولة الطالبة بالاستناد الى قانون بلدة جنائية او جنحة اخلاقية كالسرقة والتزوير وخيانة الامانة والاعتداء على العرض .
- ٢ - اذا كانت الجريمة قد ارتكبت في اراضي الدولة الطالبة او كانت قد ارتكبت خارج اراضي الدولتين وكانت قوانين كل منهما تعاقب على الجرم اذا ارتكب خارج اراضيها .

المادة ٢٠ - لا يجوز للدولة المطلوب اليها التسليم ان تمتنع عنه الا في الحالات التالية :-

- ١ - اذا كان الشخص المطلوب من رعاياها حين ارتكاب الجريمة على ان تتولى هي محاكمته وفقاً لقوانينها بموجب ملف قضائي تنظمه السلطات القضائية في الدولة الطالبة وعلى الحكومة المطلوب اليها التسليم ان تبلغ نتيجة الحكم الى الحكومة الطالبة .

٢ - اذا كان الجرم واقفاً في اراضي الدولة طالبة التسليم وكان الشخص المطلوب من غير رعايا الدولة رتبة في اراضيها وكانت الامانة المستندة اليه غير معاقبة وفقاً لقوانين الدولة المطلوب اليها التسليم .

٣ - اذا كان الجرم قد ارتكب خارج اراضي الدولة طالبة التسليم وكانت قوانين الدولة المطلوب اليها التسليم لا تعاقب على الجرم اذا ارتكب خارج اراضيها او ان الشخص المطلوب لم يكن الشخص المطلوب وفقاً لقوانين الدولة الطالبة .

المادة ٢١ - لا يسمح بالتسليم في الحالات التالية :-

- ١ - اذا كانت الجريمة سياسية ، ولا يعتبر من الجرائم السياسية :-

أ - جرائم القتل والسلب والسرقة المصحوبة باعمال اكرامية سواء ارتكبها شخص واحد ام اكثر ضد الافراد او ضد السلطات المحلية او السلك الحديدي او غير ذلك من وسائل النقل والمواصلات .

ب - كل تعد مادي على رئيس احدى الدولتين المتعاقبتين سواء كان فعل التعدي قد تم او انه شرع به شروعاً تاماً او ناقصاً .

ج - الجرائم العسكرية .

٢ - اذا كان المطلوب تسليمه من الموظفين المكلفين بمهمة رسمية خارج بلاده وكان الجرم المطلوب من اجله وقع اثناء ممارسته المهمة او بسبب ممارسته اياها .

٣ - اذا كان المطلوب تسليمه من موظفي السلك السياسي المتمتعين بالحصانة الدبلوماسية او اي شخص آخر يتمتع بتلك الحصانة بحسب القانون الدولي او اي عهود ومواثيق اخرى .

٤ - اذا كانت الجريمة او العقوبة قد سقطت بموجب قوانين الدولة طالبة التسليم او قوانين الدولة التي وقع الجرم في اراضيها .

المادة ٢٢ - ١ - تقدم طلبات التسليم بواسطة سفراء الدولتين او بواسطة وزيري الخارجية ثم يحال الطلب الى وزير العدلية .

٢ - يجب ان يتضمن ملف الطلب :

- أ - بياناً مفصلاً عن هوية الشخص المطلوب واوصافه مع صورته الشمسية ان امكن .
- ب - مذكرة توقيف او احضار صادرة عن سلطة مختصة اذا كان الشخص المطلوب غير محكوم عليه .
- ج - نسخة مصدقة عن النصوص التي تعاقب على الفعل وبياناً مفصلاً من القاضي واضح اليد على القضية مع صورة مصدقة عن الادلة والافادات التي تثبت مسؤولية الشخص المطلوب .
- د - صورة مصدقة من الحكم اذا كان الشخص المطلوب قد حكم عليه سواء حاز قوة القضية المقضية او لم يحزها .
- هـ - الاشارة الى ان الطلب موافق لاحكام هذه الاتفاقية .

المادة ٢٣ - ١ - تفصل في طلبات تسليم المجرمين في كلتا الدولتين السلطات المختصة وفقاً للقانون النافذ حين الطلب لدى كل منهما .

٢ - اذا تقرر تسليم الشخص المطلوب فعلى وزير العدل في الدولة المطلوب اليها التسليم ان يعلم وزير خارجية دولته الذي بدوره يعلم سفارة الدولة الطالبة او وزير خارجيتها ويتم التسليم فوراً .

٣ - اذا تقرر رفض الطلب ابلاغ وزير العدل في الدولة المطلوب اليها التسليم وزير خارجية دولته الذي بدوره يعلم سفير الدولة الطالبة او وزير خارجيتها بذلك .

المادة ٢٤ - ١ - تتعاون الدولتان المتعاقبتان بالبحث عن المجرمين وتوقف بصورة احتياطية الاشخاص المطلوبين للمحاكمة او المحكوم عليهم بالجرائم الجائز بها التسليم وتعتمد تحقيقاً لهذا التعاون الاتصالات الرسمية البريدية او البرقية او الهاتفية او غيرها .

هذا من المأمور

٢ - يجري التوقيف وفقاً لقوانين الدولة المطلوب اليها التسليم :

٣ - اذا اعترف المقبوض عليه بأنه هو الشخص المطلوب وافر بالجرم المسند اليه ووجدت السلطات المختصة في كلتا الدولتين ان هذا الجرم من الجرائم التي يجوز فيها التسليم بحسب أحكام هذا الاتفاق ورضى الشخص المطلوب ان يسلم بدون ملف طلب التسليم الى الحكومة التي تطلبه فهذه السلطات أن تأمر بتسليمه هـ

المادة ٢٥ - على الدولة الطالبة ان تتقدم باستلام الشخص المطلوب خلال ثلاثين يوماً ابتداء من تاريخ إرسال أشعار اليها والا فللدولة المطلوب اليها حق تحليه سبيله ولا يمكن طلبه مرة ثانية من أجل الجريمة نفسها .

المادة ٢٦ - ١ - لا يحاكم الشخص المطلوب ولا تنفذ بحقه عقوبة الا عن الجريمة التي سلم من أجلها او عن الجرائم الملازمة لها التي تظهر بعد التسليم .

٢ - اذا حكم عليه نحسم من مدة الحكم مدة التوقيف الاحتياطي التي يكون قد قضاه في الدولة المطلوب اليها .

المادة ٢٧ - اذا هرب الشخص المسلم ودخل أراضي الدولة التي قررت تسليمه فيوقف ويسلم بناء على طلب مباشر من الدولة التي سلم اليها دون مراسم جديدة .

المادة ٢٨ - تتحمل كل من الدولتين على سبيل المقابلة جميع النفقات التي يستلزمها تسليم الشخص المطلوب .

المادة ٢٩ - ١ - تتبادل دوائر الامن في الدولتين المعلومات عن الجنج والجنابات المحكوم بها في احدهما ضد مواطني الدولة الاخرى .

٢ - تعطي كل من دائرتي الامن مجانا دائرة الامن الاخرى ماتطلبه من معلومات مستقاة من السجل العدلي .

احكام عامة

المادة ٣٠ - يحق لكل من الدولتين المتعاقدين انهاء هذه الاتفاقية بكاملها او ببعض موادها ويكون اثر الانتهاء بعد انقضاء ستة اشهر على تاريخ تبليغه :

المادة ٣١ - تصدق هذه الاتفاقية وفقاً للنظم الدستورية النافذة في كل من الدولتين المتعاقدين .

المادة ٣٢ - يعمل بهذه الاتفاقية بعد شهر واحد من تاريخ تبادل وثائق الازام بين الدولتين المتعاقدين .

عن حكومة الجمهورية التونسية
عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

معالي الهيئة الهاشمية
معالي السيد عبد الرحيم الواكد

هذا الاتفاقية قد تم التوقيع عليها في مدينة تونس بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٥
في اثنى عشر نسخة من نصها
نسخة واحدة لكل من الدولتين المتعاقدين
نسخة واحدة لكل من الدولتين المتعاقدين
نسخة واحدة لكل من الدولتين المتعاقدين
نسخة واحدة لكل من الدولتين المتعاقدين

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٩٥ تاريخ ١٩٦٥/٢/٤ المتضمن الموافقة على عقد اتفاقية التعاون الثقافي بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التونسية بشكلاها التالي : -

اتفاقية تعاون ثقافي

بين الجمهورية التونسية و المملكة الاردنية الهاشمية

٠٠٠٠٠٠٠٠

ان حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية رغبة منها في توثيق عرى الصداقة بينهما ، وتدعيم اواصر التعاون والفاهم المتبادل بين الشعبين التونسي والاردني في الميادين التربوية ، والعلمية والثقافية وتجسيم آمالهما في التقارب الذهني والروحي عن طريق نشر المعرفة الصحيحة والوعي العلمي بينهما ، قررتا عقد اتفاقية تعاون ثقافي واعتمدتا لهذه الغاية ،

عن
الجمهورية التونسية

عن
المملكة الاردنية الهاشمية

الذين بعد ان تبادلوا وثائق التفويض التي وجدت مطابقة للاصول ، اتفقتا على الاحكام التالية : -

المادة الاولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنمية علاقاتها الثقافية والتربوية والعلمية ، وتحقيقا لهذا الغرض يتبادلان تجاربهما وانجازاتها في ميادين التربية والتعليم والعلوم الثقافية والفنون والرياضة وذلك بارسال الوفود والافراد وتبادل الانباء والوثائق ذات الطابع الثقافي والعلمي والتربوي وتنظيم المعارض والحفلات . والمهرجانات الفنية والعلمية والرياضية .

المادة الثانية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تقرب مناهجهما التعليمية في بلديهما بغية الوصول الى توحيدها وعلى التوسع خاصة في تدريس تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وانظمتها والتعريف برجال العرب في الميادين القومية والثقافية والعلمية والتربوية .

المادة الثالثة

يعمل الطرفان المتعاقدان على توحيد المصطلحات في مختلف الميادين كجزء من توحيدها في البلاد العربية .

المادة الرابعة

يضع كل من الطرفين المتعاقدين تحت تصرف الطرف الاخر منحا دراسية لاستعمالها حسب القوانين الجارية في بلاده . في الجامعات ومختلف مؤسسات التعليم الاعداذي والثانوي والفني والعالي ومعاهد الابحاث العلمية ومعاهد التربية البدنية والرياضية والزراعة والصحة والشؤون الاجتماعية وذلك في حدود الامكانيات المادية المتوفرة للدولة .

المادة الخامسة

يتملك المستفيدون من المنح المنصوص عليها في المادة الرابعة من قبل الجهات الرسمية في البلد الموفد .

هكذا من الله على

المادة السادسة

يُدْرَس كل من الطرفين المتعاقدين وضع نظام للتبادل بين الشهادات والاجازات الدراسية الممنوحة من قبل مؤسسات التعليم كعاهد المعلمين والمعلمات والمعاهد العليا الاخرى في بلد الطرف الآخر بغية تسهيل التبادل الثقافي .

المادة السابعة

يتبادل الطرفان ، ضمن شروط يتفقان عليها ، الاساتذة والمعلمين في مختلف مراحل التعليم للتدريس واللقاء المحاضرات ويقدم كل منهما التسهيلات الكاملة المتعلقة بتحويل نسبة من الرواتب لا تقل عن ٥٠٪ وتسهيل السكن للمعلمين والخبراء الموقدين ، كما يتبادلان دعوة العلماء والباحثين والفكرين والفنانين والفرق التمثيلية وفرق الفنون الشعبية والرياضية والمسؤولين عن منظمات الشباب .

المادة الثامنة

يعمل الطرفان على تسهيل تبادل المؤلفات والمجلات والنشرات والوثائق التاريخية والفهارس وصور المخطوطات والآثار ذات النسخ المتعددة وتبادل المعلومات في مجال التأليف والنشر كما يعملان على تيسير الزيارات بين المنظمات العاملة في المجالات الثقافية والفنية والرياضية ومنظمات الشباب .

المادة التاسعة

يسعى كل من الفريقين المتعاقدين في توثيق الصلات الاعلامية بين البلدين الشقيقين بالوسائل التالية : -

- أ - تبادل الاشرطة السينمائية الثقافية والعلمية والتربوية والتوجيهية .
- ب - عقد اتفاقية خاصة بالاذاعة والتلفزة - قصد احكام التعاون في هذا المجال .
- ج - تبادل الصحف والنشرات والكتب والمجلات التي تصدر في البلدين ، وكذلك تبادل الخبرات والتدريب في حقول الاعلام المختلفة .
- د - تشجيع السياحة بين البلدين بشق الوسائل وخاصة تبادل المعلومات عن العمران والتضفة بشق صورها وعن الاماكن الدينية والآثار والمرافق السياحية الاخرى في كل من البلدين .
- هـ - منح مواطني كل من الدولتين الراغبين التسهيلات الممكنة في الدول الاخرى .
- و - العمل على اقامة معارض للفنون الشعبية والرسوم لكل من الدولتين في الدولة الاخرى .

المادة العاشرة

يشجع الطرفان المتعاقدان اقامة مباريات الفرق الرياضية في بلديهما ، وتبادل الزيارات بين المنظمات الاجتماعية والرياضية ومنظمات الشباب والفرق التمثيلية والفنية بمختلف انواعها .

المادة الحادية عشرة

يسعى الطرفان المتعاقدان بحفظ حقوق التأليف لمواطني الطرف الآخر .

المادة الثانية عشرة

بغية تنفيذ هذا الاتفاق يعين كل من الطرفين المتعاقدين ممثلين له يضعون بتفويض من حكومتهم مشروعات برامج تنفيذية لتفعيل بنود الاتفاق في البلدين . الامكانات المتاحة في كل دولة لتتخذ بنود هذه الاتفاقية .

المادة الثالثة عشرة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بمجرد تبادل وثائق ابرامها بين الطرفين المتعاقدين بمدينة عمان وتسري احكامها لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائيا بعد ذلك سنة فسنة ما لم يبلغ احد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر رغبته في وقف العمل بها او تعديلها وذلك قبل سنة على الاقل من نهاية العمل بها .

المادة الرابعة عشرة

يؤلف كل من سفيري الدولتين لجنة خاصة مهمتها متابعة تنفيذ هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة عشرة

يقدم هذا الاتفاق للمصادقة عليه حسب القوانين الجارية في البلاد ويدخل حيز التنفيذ يوم تبادل التصديق التي يكون بمدينة

حرر في مدينة عمان تاريخ ١٩٦٥/٣/٦

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية	عن حكومة الجمهورية التونسية
عبد الطيف عابدين	احمد بن عرفة
وزير التربية والتعليم	سفير الجمهورية التونسية في الاردن

أمر دفاع رقم (٧) لسنة ١٩٦٥

صادرة بمقتضى المادة (١٤ / ٢) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩

بالاستناد الى المادة (١٤ / ٢) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ ، أمر بإيقاف العمل بأمر الدفاع رقم (٤) لسنة ١٩٦٥ الصادر بتاريخ ١٩٦٥/١/٣١ حتى اشعار آخر .

رئيس الوزراء
وصلي التل

١٩٦٥/٢/٢٨

هكذا من الأشهر